الأمم المتحدة
S/2022/46
مجلس الأمن
Distr.: General
26 January 2022
Arabic
Original: English

الأطفال والنزاع المسلح في العراق

تقرير الأمين العام

موجز

هذا التقرير، المقدَّم عملا بقرار مجلس الأمن 1612 (2005) والقرارات اللاحقة بشأن الأطفال والنزاع المسلح، هو التقرير الرابع عن الأطفال والنزاع المسلح في العراق، ويغطي الفترة من 1 آب/أغسطس 2019 إلى 30 حزيران/يونيه 2021.

ويتناول التقرير أثر النزاع على الأطفال في البلد، حيث يُسلِّط الضوء على اتجاهات وأنماط الانتهاكات الجسيمة الستة المرتكبة ضد الأطفال، ويتضمن معلومات عن الجناة، حيثما كانت متاحة. ويتضمن أيضا معلومات عن التقدم المحرز في التصدي للانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال، بما في ذلك من خلال الحوار مع الأطراف.

وأخيرا، يُقدِّم التقرير مجموعة من التوصيات الموجهة إلى جميع أطراف النزاع بهدف إنهاء الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال ومنع وقوعها، وتعزيز حماية الأطفال في العراق.

150222 010222 22-00824 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولا - مقدمة

1 - يغطي هذا التقرير، الذي أعدَّ عملا بقرار مجلس الأمن 1612 (2005) والقرارات اللاحقة عن الأطفال والنزاع المسلح الفترة من 1 آب/أغسطس 2019 إلى 30 حزيران/يونيه 2021. وهو التقرير الرابع للأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح في العراق الذي يُقدَّم إلى مجلس الأمن وفريقه العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح. ويتيح التقرير تسليط الضوء على اتجاهات وأنماط الانتهاكات الجسيمة التي ترتكبها أطراف النزاع في العراق ضد الأطفال، ويعرض بالتفصيل التقدم المحرز نحو إنهاء هذه الانتهاكات ومنع وقوعها منذ التقرير السابق (S/2019/984) واعتماد الفريق العامل التابع لمجلس الأمن المعني بالأطفال والنزاع المسلح لاستنتاجاته بشأن حالة الأطفال والنزاع المسلح في العراق (S/AC.51/2020/4). كما أنه يتضمن عرضا موجزا للتقدم المحرز والتحديات المطروحة أمام إقامة حوار مع أطراف النزاع، ويُحدَّد فيه، حيثما أمكن، مرتكبو الانتهاكات الجسيمة. وفي المرفق الأول لأحدث تقرير عن الأطفال والنزاع المسلح (A/75/873-S/2021/437)، أدرج تنظيم داعش[1] في إطار الفرع ألف المتعلق بالأطراف التي لم تتخذ تدابير خلال الفترة المشمولة بالتقرير لتحسين حماية الأطفال، باعتباره طرفا قام بتجنيد الأطفال واستخدامهم، وقتل الأطفال وشوَّههم، وارتكب أعمال الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي ضد الأطفال، واختطف الأطفال، وشنَّ هجمات على المدارس والمستشفيات. وأدرجت قوات الحشد الشعبي في إطار الفرع باء المتعلق بالأطراف التي اتخذت تدابير لتحسين حماية الأطفال، باعتبارها طرفاً قام بتجنيد الأطفال واستخدامهم.

2 - ولقد تحقَّقت فرقة العمل القطرية المعنية بالرصد والإبلاغ التابعة للأمم المتحدة في العراق التي تشترك في رئاستها منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق من المعلومات الواردة في هذا التقرير. وأدى تفشي جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) وتدابير التصدي ذات الصلة، بما في ذلك القيود المفروضة على التنقل، إلى تفاقم التحديات القائمة في توثيق الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال والتحقق منها. ولذلك، فإن المعلومات الواردة في هذا التقرير لا تعكس النطاق الكامل للانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال في العراق خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ومن المرجح أن يكون العدد الفعلي للانتهاكات الجسيمة أعلى من ذلك. وفي الحالات التي ارتُكبت فيها حوادث في وقت سابق ولكن لم يتم التحقق منها إلا خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تُوصف هذه المعلومات بما يبين أنها تتعلق بحادث تم التحقق منه في وقت لاحق.

ثانيا - لمحة عامة عن التطورات السياسية والأمنية

3 - منذ التقرير السابق (S/2019/984)، استقرَّ الوضع الأمني في جميع أنحاء البلد؛ إلا أن تنظيم داعش واصل شنَّ هجمات متكررة غير متكافئة ضد المدنيين وقوات الأمن العراقية، وإن كان ذلك على نطاق أصغر بكثير.

4 - وبدءا من تشرين الأول/أكتوبر 2019، شهد العراق احتجاجات عامة واسعة النطاق تطالب بإصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية كبيرة، سرعان ما انتشرت واحتدمت، وتحوَّلت إلى أعمال عنف مع محاولة المتظاهرين العبور نحو المنطقة الدولية السابقة، وقوبلت برد قوي من قوات الأمن العراقية. وفي

(1) عقب اعتماد الجمعية العامة القرار 291/75، يشار إلى تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (تنظيم الدولة الإسلامية) الآن باسم تنظيم داعش في الوثائق الصادرة عن الأمانة العامة للأمم المتحدة.

الفترة بين 1 تشرين الأول/أكتوبر 2019 و 26 كانون الثاني/يناير 2020، أسفرت أعمال العنف المرتبطة بالاحتجاجات عن سقوط مئات القتلى وإصابة آلاف المتظاهرين. وعلى الرغم من أن حجم المظاهرات بدأ يتضاءل في أواخر عام 2019، استمرَّت الاحتجاجات العامة طوال الفترة المشمولة بالتقرير، وإن كان ذلك على نطاق أصغر ومع انخفاض مستويات العنف.

5 - وفي 1 كانون الأول/ديسمبر 2019، قبل مجلس النواب استقالة رئيس الوزراء آنذاك، عادل عبد المهدي. في 7 أيار/مايو 2020، صوَّت مجلس النواب بمنح الثقة لرئيس الوزراء مصطفى الكاظمي الذي عُيِّن لتشكيل الحكومة في 9 نيسان/أبريل. وتمت كذلك الموافقة على برنامج الحكومة خلال تلك الدورة التشريعية.

6 - وأدى تفشي جائحة كوفيد-19 العالمية في أوائل عام 2020 إلى تفاقم البيئة الضعيفة أصلا لحماية الأطفال، وبخاصة لحماية لأطفال الذين يعيشون في المخيمات والأطفال المحتجزين. واتخذت الحكومة عددا من الخطوات للتصدي لجائحة كوفيد-19، بسبل منها إنشاء خلية أزمة في 26 كانون الثاني/يناير 2020، كلفت بالإشراف على تنفيذ التدابير والاستجابات الوقائية لاحتواء انتقال العدوى على مستوى المجتمعات المحلية. وشملت التدابير الأولية فرض حظر التجول على نطاق البلد وأمر بلزوم المنازل، وتعليق الرحلات الجوية التجارية، وإغلاق الحدود البرية، مع عدم السماح إلا بالتجارة في المواد الأساسية. وبحلول حزيران/يونيه 2021، ظلت بعض التدابير الرامية إلى التصدي لجائحة كوفيد-19 قائمة في حين استمر بذل الجهود بقصد تشجيع الجمهور العراقي على التسجيل للتطعيم، بعد أن تلقى العراق أول اللقاحات المضادة لكوفيد-19 في آذار/مارس 2021.

7 - وبموازاة ذلك، بدأ حوار استراتيجي بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية في 11 حزيران/يونيه 2020. وفي اليوم التالي، أصدرت وزارة خارجية الولايات المتحدة وحكومة العراق بيانا مشتركا ذُكر فيه أن "المناقشات شملت الأمن ومكافحة الإرهاب والاقتصاد والطاقة والمسائل السياسية والعلاقات الثقافية". وأشارت الولايات المتحدة في البيان إلى أنه "في ضوء التقدم الملحوظ نحو القضاء على تهديد داعش، ستواصل الولايات المتحدة خلال الأشهر القادمة تخفيض القوات في العراق".

8 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، نُفِّذت عمليات عسكرية لمواجهة تنظيم داعش في محافظات الأنبار وديالى وكركوك ونينوى وصلاح الدين، ولتعزيز الحدود مع الجمهورية العربية السورية ضد التوغلات المحتملة لتنظيم داعش.

9 - وفي الفترة بين تشرين الأول/أكتوبر 2020 وآذار/مارس 2021، أدى إغلاق الحكومة لـ 16 مخيما للنازحين في محافظات الأنبار وبغداد وديالى وكربلاء وكركوك ونينوى وصلاح الدين، فضلا عن إعادة تصنيف مخيمين كموقعين غير رسميين، إلى مغادرة 443 9 أسرة معيشية (940 46 شخصا) لهذه المخيمات وانتقالها إلى أماكن غير المخيمات في العراق. وفي أوائل عام 2021، أوقفت الحكومة إغلاق المخيمات في العراق، مع بقاء مخيمين رسميين، هما مخيم ناحية العامرية في محافظة الأنبار وجدعة 5 في محافظة نينوى، مفتوحين ويستضيفان ما يقرب من 000 26 شخص، بمن فيهم 453 5 طفلا، وكثير منهم من العوائل التي يزعم انتماؤها إلى تنظيم داعش. وبالإضافة إلى ذلك، بقي 25 مخيما للنازحين، تستضيف 470 184 شخصا، بمن فيهم 641 86 طفلا، مفتوحة تحت إدارة حكومة إقليم كردستان. وفي 16 آذار/مارس 2021، أقرَّ مجلس الوزراء الخطة الوطنية للحكومة العراقية لإعادة النازحين وإعادة الاعمار.

10 - وواصل فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، المنشأ بموجب قرار مجلس الأمن 2379 (2017)، دعم الجهود المحلية الرامية إلى مساءلة تنظيم داعش عن طريق جمع وحفظ وتخزين الأدلة في العراق على الأعمال يمكن أن تشكل جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية وإبادة جماعية ارتكبها تنظيم داعش في العراق. وفي 7 أيار/مايو 2021، أبلغ فريق التحقيق بأنه قد أنهى موجزا للقضايا الأولية يتناول الوصف القانوني للجرائم المرتكبة ضد الطائفة الأيزيدية (انظر S/2021/419). وفي إحاطة بتاريخ 10 أيار/مايو، ندَّد المستشار الخاص ورئيس فريق التحقيق بعمليات الإعدام والاسترقاق والاسترقاق الجنسي والجرائم المرتكبة ضد الأطفال ووصفها بأنها مروِّعة وتشكل دليلا على أن تنظيم داعش استهدف الأطفال بشكل مباشر ومتعمَّد. وشدَّد على أن الأطفال الأيزيديين تأثروا بشدة وأعلن أن الفريق أثبت أن هناك "أدلة واضحة ومقنعة على أن الجرائم المرتكبة ضد الشعب الأيزيدي تشكل بوضوح إبادة جماعية"[2].

ثالثا - معلومات مستكملة بشأن الجهات الفاعلة الرئيسية المشاركة في النزاع المسلح في العراق

قوات الأمن العراقية

11 - تشمل قوات الأمن العراقية الشرطة العراقية، التابعة لوزارة الداخلية، والقوات المسلحة العراقية، بما في ذلك الجيش العراقي، التابع لوزارة الدفاع. ومنذ أن أعلنت الحكومة الهزيمة العسكرية لتنظيم داعش في كانون الأول/ديسمبر 2017، واصلت قوات الأمن العراقية تنفيذ حملة مكافحة الإرهاب، بما في ذلك من خلال القيام بعمليات تطهير واسعة النطاق في المناطق التي كان يسيطر عليها سابقا تنظيم داعش، وتعطيل الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع، والكشف عن أوكار تنظيم داعش وأنفاقه ومخابئ أسلحته. وتركزت العمليات العسكرية على المناطق التي ظلَّ فيها تنظيم داعش نشطا، بما في ذلك محافظات الأنبار وبغداد وديالى وكركوك وصلاح الدين.

12 - وقوات الحشد الشعبي هي جزء لا يتجزأ من قوات الأمن العراقية، باعتبارها تشكيلا عسكريا مستقلا تحت القيادة المباشرة لرئيس الوزراء. وطوال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت قوات الحشد الشعبي تنفيذ عمليات أمنية، بالاشتراك أحيانا مع القوات المسلحة العراقية، في المناطق التي ينشط فيها تنظيم داعش.

التحالف الدولي لمكافحة داعش

13 - يلتزم التحالف الدولي لمكافحة داعش الذي يضم 84 عضوا، من بين أمور أخرى، بالتصدي للبنى التحتية المالية والاقتصادية لتنظيم داعش، ومنع تدفق المقاتلين الإرهابيين الأجانب عبر الحدود، ودعم استعادة الخدمات العامة الأساسية في المناطق المحررة من تنظيم داعش[3].

14 - وفي حزيران/يونيه 2021، أكد أعضاء التحالف، في اجتماع وزاري، الحاجة المستمرة لمواصلة الضغط على تنظيم داعش في العراق ومكافحة شبكات تنظيم داعش العالمية من خلال محاور العمل الخمسة

(2) نص الإحاطة متاح في الموقع الشبكي التالي:
un.org/sites/www.unitad.un.org/files/general/sa_khan_6th_briefing_sc_as_delivered_en_0.pdf.

(3) انظر https://theglobalcoalition.org/ar.

للتحالف وهي: تحقيق الاستقرار في المناطق المحررة، ووقف تدفق المقاتلين الإرهابيين الأجانب، والتصدي لجهود تمويل داعش، وتقديم المشورة السياسية – العسكرية، وبذل الجهود لبث رسائل مضادة لخطاب داعش، بالإضافة إلى ذلك، فإنه يعالج الأسباب الجذرية لدعم داعش "من خلال تقديم المساعدة المستهدفة لتعزيز جهود العدالة والمساءلة للمجتمعات المحلية والناجين" من الفظائع التي ارتكبها داعش[4].

15 - ومنذ آذار/مارس 2020، نقل التحالف الدولي ضد داعش المسؤولية عن العديد من قواعده إلى قوات الأمن العراقية في محافظات الأنبار ونينوى وكركوك وبغداد.

جهات فاعلة أخرى مشاركة في مكافحة تنظيم داعش

16 - انخرطت مؤسسات الأمن في حكومة إقليم كردستان أيضا في مكافحة تنظيم داعش، بما في ذلك قوات البشمركة الكردية (القوات المسلحة لحكومة إقليم كردستان)، وقوات زيرافاني البشمركة (الشرطة العسكرية)، وقوات أسايش البشمركة (قوات الأمن الداخلي). واستمر إحراز تقدم في هذا الصدد فيما يتعلق بالتعاون بين القوات المسلحة العراقية وقوات البشمركة.

17 - وكما أشير في التقرير السابق، ظلت وحدات مقاومة سنجار نشطة في قضاء سنجار (محافظة نينوى) وواصلت قوات الدفاع الشعبي التابعة لحزب العمال الكردستاني تنفيذ عمليات في العراق.

18 - واستمر تنظيم داعش في شنِّ هجمات غير متكافئة على نطاق واسع في الغالب ضد المدنيين وقوات الأمن العراقية. وشملت الهجمات استهداف البنى التحتية وسبل العيش، بما في ذلك حرق حقول المحاصيل وتدمير أبراج نقل الكهرباء، بهدف الحد من الاستقرار في المناطق التي كان يحتلها التنظيم سابقا، ولا سيما في محافظات الأنبار وبغداد وديالى وكركوك ونينوى وصلاح الدين.

جهات فاعلة أخرى

19 - طوال الفترة المشمولة بالتقرير، ظلت وزارة الدفاع الوطني في تركيا تبلغ عن العمليات العسكرية التي تشن تحت اسم "عملية المخلب"، ضد مواقع حزب العمال الكردستاني في شمال العراق.

20 - وفي تطور جديد، تم التحقق من أن جماعات مسلحة معلنة ذاتيا، غير معروفة سابقا، قد ارتكبت الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال خلال الفترة المشمولة بالتقرير. فعلى سبيل المثال، ظهرت جماعة مسلحة أطلقت على نفسها اسم "جماعة أصحاب الكهف" لأول مرة عندما أعلنت مسؤوليتها عن هجوم وقع في بغداد، في 17 تشرين الثاني/نوفمبر 2020، وقتلت فيه فتاة واحدة. وبالمثل، ظهرت جماعة مسلحة أطلقت على نفسها اسم "سرايا أولياء الدم" لأول مرة عندما أعلنت مسؤوليتها عن حادث من حوادث منع وصول المساعدات الإنسانية وقع في نينوى في 26 آب/أغسطس 2020. ولم تعلن هاتان الجماعتان مسؤوليتهما عن أي حوادث أخرى.

(4) United States Department of State, "The Global Coalition To Defeat ISIS", 28 June 2021. متاح عبر الرابط التالي www.state.gov/the-global-coalition-to-defeat-isis/.

رابعا - الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال

21 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تحققت فرقة العمل القطرية من وقوع 317 انتهاكا جسيما ضد 254 طفلا (195 صبيا و 51 فتاة و 8 أطفال لم يعرف نوع جنسهم)، وهو ما يمثل انخفاضا كبيرا مقارنة بالتقرير السابق (114 2 انتهاكا جسيما)، مع أن ذلك التقرير الأخير كان يغطي فترة أربع سنوات ويشمل فترة ذروة العمليات العسكرية ضد تنظيم داعش. وتحققت فرقة العمل القطرية من الانتهاكات المرتكبة ضد 84 طفلا في النصف الثاني من عام 2019، و 82 طفلا في عام 2020، و 88 طفلا في النصف الأول من عام 2021. وظل القتل والتشويه أكثر الانتهاكات التي تم التحقق منها، إذ لحقا بأكبر عدد من الأطفال (249)، وكانت المتفجرات من مخلفات الحرب (121) والأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع (46) السببين الرئيسيين للإصابات بين الأطفال وشكلت نسبة 67 في المائة من مجموع عدد الضحايا. وكان منع وصول المساعدات الإنسانية ثاني أكثر الانتهاكات التي تم التحقق منها، حيث تم التحقق من 62 حادثا.

22 - وعندما أمكن تحديد هوية مرتكبي الانتهاكات الجسيمة، نُسبت معظم الانتهاكات إلى تنظيم داعش (65). ونُسبت انتهاكات إضافية إلى قوات الأمن العراقية (58) وقوات الحشد الشعبي (10) وعملية المخلب (8) وجماعة أصحاب الكهف (1) وسرايا أولياء الدم (1). وتم التحقق من معظم الانتهاكات الجسيمة (238) في المناطق التي كانت تحت سيطرة تنظيم داعش سابقا، بما في ذلك محافظات كركوك (96) وصلاح الدين (52) ونينوى (52) وديالى (42) والأنبار (19)، تليها محافظات المثنى (12) والبصرة (11) وبغداد (10)، من بين محافظات أخرى.

23 - ومع أن قتل وتشويه الاطفال لا يزال الانتهاك الرئيسي خلال الفترة المشمولة بالتقرير، فقد بلغ المستوى الأدنى الذي تم التحقق منه منذ بدء عمل آلية الرصد والإبلاغ في العراق في عام 2009. ويمكن ربط ذلك بالتقدم المحرز في مكافحة تنظيم داعش. ولا يمكن أن تعزى أغلبية الإصابات بين الأطفال (174) إلى مرتكب محدد لأن تلوث المناطق بالمتفجرات من مخلفات الحرب التي خلَّفتها عقود من النزاع، والذي أسفر عن إصابة 167 طفلا، لا يزال يشكل مصدر قلق بالغ.

24 - وبالإضافة إلى ذلك، تحقَّقت فرقة العمل القطرية في وقت متأخر من 39 انتهاكا جسيما وقعت في الفترات المشمولة بالتقارير السابقة خلال الفترة قيد الاستعراض. وشملت هذه الانتهاكات عمليات الاختطاف (21) والاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي (12)، والتجنيد والاستخدام (1) والقتل والتشويه (5). ونُسبت هذه الانتهاكات إلى تنظيم داعش (36) والتحالف الدولي ضد داعش (3). وطالت الانتهاكات 26 طفلا (9 صبيان و 17 فتاة)، تضرر من بينهم 13 طفلا (صبي واحد و 12 فتاة) جراء انتهاكات متعددة، وكان الاختطاف والعنف الجنسي أكثر الانتهاكات المزدوجة انتشارا. وتجدر الإشارة إلى أن اثني عشر حادثا من هذه الحوادث كانت تتعلق بفتيات اختطفن في حوادث منفصلة في آب/أغسطس 2014، عندما شنَّ تنظيم داعش هجمات مميتة على المجتمعات المحلية التي تعيش في قضاء سنجار (محافظة نينوى). واختطُفت جميع تلك الفتيات واقتدن إلى مواقع خارج العراق وكنَّ ضحايا لأشكال متعددة من العنف الجنسي.

ألف - التجنيد والاستخدام

25 - انخفض تجنيد واستخدام الأطفال (1) بقدر كبير منذ التقرير السابق (296). وتحقَّقت فرقة العمل القطرية في وقت متأخر من تجنيد واستخدام فتى واحد على يد قوات الحشد الشعبي. وكان الفتى البالغ من

العمر 15 عاما ضحية انتهاكين: فقد تم تجنيده في عام 2018 وقتل لاحقا، في أيار/مايو 2020، أثناء استخدامه من قبل قوات الحشد الشعبي في عملية عسكرية. كما تحقَّقت فرقة العمل القطرية في وقت متأخر من قيام تنظيم داعش بتجنيد واستخدام صبي أيزيدي يبلغ من العمر ثلاثة أعوام عند وقوع الحادث في عام 2015. وأُحضر الصبي إلى الجمهورية العربية السورية، على الرغم من صغر سنه، وأُخضع للتدريب على استخدام الأسلحة بما يتفق مع أساليب تنظيم داعش في التجنيد. وفي عام 2017، تمكن الطفل من الهروب ثم لمَّ شمله مع أسرته في العراق.

26 - وبالإضافة إلى ذلك، تلقت فرقة العمل القطرية ادعاءات بعمليات تجنيد واستخدام 29 طفلا وقعت بين عامي 2018 و 2020 في سنجار (محافظة نينوى)؛ ولكن لم يتسن التحقق من هذه الادعاءات.

حرمان الأطفال من الحرية بسبب ارتباطهم المزعوم بقوات أو جماعات مسلحة

27 - احتجزت قوات الأمن العراقية ما مجموعه 091 1 طفلا (048 1 صبيا و 43 فتاة) بتُهمٍ تتعلق بالأمن القومي، بما في ذلك ارتباطهم المزعوم بالجماعات المسلحة، وفي مقدمتها تنظيم داعش، مقارنة بـ 778 طفلا في نهاية حزيران/يونيه 2019. وكان 35 طفلا من هؤلاء الأطفال من أصل أجنبي في حزيران/يونيه 2021. وكان معظم الأطفال المحتجزين فتية تتراوح أعمارهم بين 15 و 18 عاما، وكان بعض الأطفال في سن التاسعة. وظلَّ الأطفال المحتجزون بهذه التهم يواجهون صعوبات في الحصول على الخدمات القانونية والاجتماعية وغيرها من الخدمات، مع حالات احتجاز مطوَّل قبل المحاكمة وتقارير عن التعرض لسوء المعاملة. وفي بعض الحالات، احتجز الأطفال مع محتجزين بالغين.

28 - وظلت فرقة العمل القطرية تتواصل مع البلدان الأصلية بشأن إعادة الأطفال الأجانب من العراق إلى أوطانهم. وأُعيد ما مجموعه 627 طفلا (313 صبيا و 314 فتاة) من العراق إلى بلدانهم الأصلية. وفي أيار/مايو 2021، قامت حكومة العراق، بصورة منفصلة، بإعادة أولية إلى العراق لعائلات عراقية من مخيم الهول في الجمهورية العربية السورية، تمثل 382 فردا، من بينهم 245 طفلا (121 صبيا و 124 فتاة).

باء - القتل والتشويه

29 - تحقَّقت فرقة العمل القطرية من قتل (98) وتشويه (151) 249 طفلا (193 فتى و 48 فتاة و 8 أطفال لم يعرف نوع جنسهم)، تعرض 82 منهم للقتل أو التشويه في النصف الثاني من عام 2019 و 79 في عام 2020 و 88 في النصف الأول من عام 2021. وحدث تراجع كبير في أعداد الأطفال الذين تعرضوا للقتل أو التشويه (249) مقارنة بالتقرير السابق (722 1)، نظرا لتراجع حدة النزاع وتحسن الحالة الأمنية.

30 - ونُسبت حوادث قتل وتشويه الأطفال إلى تنظيم داعش (61)، تليها عملية المخلب (7) وقوات الأمن العراقية (6) و "جماعة أصحاب الكهف" (1) وجناة مجهولين (174). وتم التحقق من حوالي 78 في المائة من جميع الإصابات بين الأطفال في المناطق التي كانت خاضعة سابقا لسيطرة تنظيم داعش وحيث لا يزال تنظيم داعش نشطا، مع التحقق من معظم الحالات في محافظة كركوك (63)، تليها محافظات صلاح الدين (49) ونينوى (38) وديالى (34) والأنبار (11) بالإضافة إلى محافظات المثنى (12) وبغداد (10) والبصرة (11) وكربلاء (4).

31 - ونجمت 67 في المائة من مجموع عدد الإصابات في صفوف الأطفال (167) عن المتفجرات من مخلفات الحرب (121) والأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع (46) التي خلَّفتها النزاعات السابقة. وشملت

المناطق المتضِـررة في الغالب مواقع كانت في السـابق تحت سـيطرة تنظيم داعش. وفي معظم الحالات، تعرَّض الأطفال للأذى أثناء رعي الماشـية في المناطق المحيطة بالقرى أو أثناء اللعب، وذلك بتشـغيل الأجهزة عن طريق الخطأ عندما التقطوها أو داسـوا عليها. وعلى سـبيل المثال، في كانون الأول/ديسـمبر 2019، قتل خمسـة صـبية تتراوح أعمارهم بين 6 و 7 أعوام أثناء اللعب خارج مدرسـة ابتدائية في محافظة صلاح الدين عندما لمسوا جهازا، مما أدى إلى انفجاره.

32 - وكانت الاشتباكات البرية (74) والغارات الجوية (8) السببين الرئيسيين الثاني والثالث للإصابات بين الأطفال، حيث تم التحقق من معظم الحوادث في محافظات شـمال العراق ونسـبت إلى تنظيم داعش (61) وعملية المخلب (7) وقوات الأمن العراقية (6) وجماعة أصـحاب الكهف (1) وجناة مجهولين (7). ففي تشرين الأول/أكتوبر 2020، على سبيل المثال، تعرَّض خمسة أطفال للتشويه (4 صبية وفتاة واحدة) بشظايا صواريخ أطلقها تنظيم داعش في قضاء جلولاء (محافظة ديالى). وبالإضافة إلى ذلك، تم التحقق في وقت متأخر من وقوع خمس إصابات بين الأطفال ونُسبت إلى التحالف الدولي ضد داعش (3) وإلى تنظيم داعش (2).

جيم - الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي

33 - استمر التقصير في الإبلاغ عن حوادث العنف الجنسي ضد الأطفال، ولم تتحقق فرقة العمل القطرية من وقوع أي منها خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

34 - وتحققت الأمم المتحدة في وقت متأخر من 12 حالة اغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي ضد فتيات أيزيديات ارتكبها تنظيم داعش في آب/أغسطس 2014 في قضاء سنجار (محافظة نينوى). وبدعم من المجتمع المدني العراقي وقوات الأمن العراقية، عادت الناجيات اللواتي أخرجن من العراق إلى البلد خلال الفترة المشمولة بالتقرير، حيث عادت تسع فتيات في عام 2020 وثلاث فتيات في النصف الأول من عام 2021. وتم، حيثما أمكن، لم شمل الناجيات مع أفراد أسرهن، وتلقين الدعم في إدارة القضايا والدعم النفسي والاجتماعي، والإحالة إلى الخدمات الصحية، والحصول على خدمات سبل العيش لدعم عملية إعادة إدماجهن.

35 - وتجدر الإشارة إلى أن القواعد والممارسات التقييدية الجنسانية تُعوِّق إلى حد كبير حصول الناجيات من الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي على الخدمات، بما في ذلك الخدمات القانونية. ويتفاقم الوضع بسبب الوصم والخوف من الانتقام، الأمر الذي يجعل الناجيات أكثر عرضة للخطر إذا قرَّرن الإبلاغ عن هذه الانتهاكات. فعلى سبيل المثال، ظلت هناك مخاوف بشأن خطر تعرض الفتيات النازحات اللواتي يعشن في مخيمات رسمية وغير رسمية للعنف الجنسي، نظرا لظروف العيش في عزلة، والقيود المفروضة على التنقل، وعدم الحصول على الخدمات ووثائق الحالة المدنية وسبل العيش. ومنذ آذار/مارس 2020، أدت القيود المتصلة بكوفيد-19 المفروضة على التنقل كذلك إلى مزيد من تفاقم الحالة المتردية لحماية النازحين، مما زاد من تعرضهم لآليات تكيف سلبية، بما في ذلك الزواج المبكر والقسري للفتيات.

دال - الهجمات على المدارس والمستشفيات

36 - تحقَّقت فرقة العمل القطرية من عدم وقوع أي هجمات على المدارس ومن شنِّ هجوم واحد على مركز صحي. وفي 26 أيار/مايو 2020، دُمِّر جزئيا مركز للرعاية الصحية النهارية (وحدة للرعاية الصحية

الأولية) في سفر، قضاء ماوت (محافظة السليمانية) خلال عملية المخلب. ووقع الهجوم ليلا ولم يُصَبْ أي مدني نتيجة للعملية. وحتى حزيران/يونيه 2021، ظلَّ مركز الرعاية النهارية متوقفا عن العمل.

استخدام المدارس لأغراض عسكرية

37 - تحقَّقت فرقة العمل القطرية من استخدام 45 مدرسة لأغراض عسكرية - 4 خلال النصف الثاني من عام 2019 و 27 في عام 2020 و 14 خلال النصف الأول من عام 2021 - من قبل الشرطة العراقية (35)، والجيش العراقي (6)، وقوات الحشد الشعبي (3)، والبشمركة (1). وكانت جميع المدارس تقع في مناطق تخضع سابقا لسيطرة تنظيم داعش: 37 مدرسة في محافظة كركوك، و 4 مدارس في محافظة نينوى، و 4 مدارس في محافظة صلاح الدين. وبحلول حزيران/يونيه 2021، كانت تسع مدارس قد أخليت من قبل الشرطة العراقية (8) في كركوك وقوات الحشد الشعبي (1) في نينوى، في حين ظلت 36 مدرسة تستخدم من قبل الشرطة العراقية (27) والقوات المسلحة العراقية (7) وقوات الحشد الشعبي (1) والبشمركة (1).

هاء - الاختطاف

38 - تحقَّقت فرقة العمل القطرية من اختطاف أربعة أطفال (صبي واحد و 3 فتيات) اختطف أحدهم في عام 2019 في كركوك، واختطف 3 أطفال (صبي واحد وفتاتان) في عام 2020 في محافظتي صلاح الدين (1) وديالى (2). ونُسبت جميع عمليات الاختطاف إلى تنظيم داعش. وفي أيار/مايو 2020، دخلت عناصر من تنظيم داعش منزل المختار في قضاء سامراء (محافظة صلاح الدين) واختطفت فتى يبلغ من العمر 15 عاما بعد أن قتلت ثلاثة رجال وأصابت امرأة واحدة. وأطلق سراح الفتى بعد ذلك بوقت قصير.

39 - وبالإضافة إلى ذلك، تحقَّقت فرقة العمل القطرية في وقت متأخر من اختطاف 21 طفلا (7 صبيان و 14 فتاة)، ووقعت 18 من عمليات الاختطاف تلك (6 صبيان و 12 فتاة) بين عامي 2014 و 2016. ونُسبت جميع عمليات الاختطاف إلى تنظيم داعش. وكان 12 من هؤلاء الأطفال ضحايا انتهاك إضافي على الأقل أثناء اختطافهم، حيث تعرَّضت 10 فتيات للاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي بينما تعرَّض صبيان اثنان للتجنيد والاستخدام. وعلى سبيل المثال، اختطف تنظيم داعش أربعة أطفال (صبي واحد وثلاث فتيات) في آب/أغسطس 2014 في قضاء سنجار (محافظة نينوى) وكان عمر أصغرهم لا يتجاوز 3 أعوام وقت اختطافه.

واو - منع وصول المساعدات الإنسانية

40 - تحقَّقت فرقة العمل القطرية من 62 حادثا انطوت على منع وصول المساعدات الإنسانية: حادث واحد في عام 2020 و 61 حادثا في النصف الأول من عام 2021. ونُسبت هذه الحوادث إلى قوات الأمن العراقية (52) وقوات الحشد الشعبي (9) وسرايا أولياء الدم (1). وتم التحقق من وقوع حوادث في كركوك (32) ونينوى (14) والأنبار (8) وديالى (6) وصلاح الدين (2).

41 - وأعاق عدم وجود آلية موحَّدة للتصريح للمنظمات غير الحكومية تحركات الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني وأنشطتها وعملياتها طوال الفترة المشمولة بالتقرير. وفي الفترة الممتدة من نهاية عام 2019 حتى تشرين الأول/أكتوبر 2020، علَّقت الحكومةُ الآليةَ الوطنية المسؤولة عن التصريح بالوصول للمنظمات غير الحكومية، مما زاد من العوائق البيروقراطية وحدَّ فعليا من العمليات الإنسانية. وفي تشرين

الثاني/نوفمبر 2020، أطلقت آلية وطنية جديدة على شبكة الإنترنت للتصريح بالوصول للمنظمات غير الحكومية، الأمر الذي أسهم في التغلب على المشاكل التي طال أمدها في الحصول على رسائل الوصول. وأدى تفشي جائحة كوفيد-19 إلى تفاقم القيود المفروضة على وصول المساعدات الإنسانية. ونتيجة لذلك، سُجِّلت حتى منتصف عام 2020 حالات تأخير في إيصال المساعدات الإنسانية إلى أكثر من 000 850 من النازحين الذين يعيشون داخل المخيمات أو خارجها، بمن فيهم ما يقرب من 000 385 طفل عراقي بحاجة إلى المساعدة.

42 - ويتركَّز نحو 87 في المائة من حالات منع وصول المساعدات الإنسانية (54) في النصف الأول من عام 2021 في ثلاث محافظات هي: كركوك (32) ونينوى (14) والأنبار (8). وجميع هذه الحوادث التي وقعت خلال تلك الفترة تتعلق بعوائق بيروقراطية منسوبة إلى قوات الأمن العراقية (52) وقوات الحشد الشعبي (9)، الأمر الذي حدَّ من حركة العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية والسلع المقرر إيصالها أو أبطأها، فأدى ذلك إلى عرقلة العمليات الإنسانية. وسُجِّلت أيضا حالات منع المرور عند حواجز التفتيش. ففي محافظة كركوك على سبيل المثال، سُجِّل 32 حادثا لم يعترف فيها أفراد قوات الأمن العراقية على حواجز التفتيش في قضاء الحويجة بتصاريح الدخول التي سلَّمتها الحكومة وطالبوا المنظمات غير الحكومية بالحصول على تصاريح محلية.

خامسا - التقدم المحرز والتحديات التي تعترض إنهاء الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال ومنعها

43 - واصلت الأمم المتحدة العمل مع حكومة العراق لتعزيز حماية الأطفال، وكذلك بغرض وضع الصيغة النهائية لخطة عمل لمنع تجنيد واستخدام الأطفال من جانب قوات الحشد الشعبي واعتمادها. كما يُتوخى أن يقدم مشروع خطة العمل الدعم لإعادة إدماج الأطفال الذين سُرِّحوا من الجهات الفاعلة المسلحة. وما فتئت المناقشات جارية بشأن مشروع خطة العمل التي من شأنها أيضا أن تُعزِّز الإطار الوطني الحالي لحماية الطفل.

44 - وظلت اللجنة المشتركة بين الوزارات المعنية بالانتهاكات الجسيمة لحقوق الطفل، التي أنشئت في تشرين الثاني/نوفمبر 2017 تعمل، وإن بشكل محدود نظرا للوضع السياسي والأمني والحالة المتعلقة بكوفيد-19. وشملت مسؤولياتها التوعية، وبناء قدرات أطراف النزاع بشأن حماية الطفل، ودعم عمليات الإصلاح القانوني، وتوثيق الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال. واستأنفت اللجنة عملها بالكامل في نيسان/أبريل 2021.

45 - وواصلت فرقة العمل القطرية دعم الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان لمواءمة التشريعات المحلية مع اتفاقية حقوق الطفل وغيرها من المعاهدات الدولية التي يعتبر العراق طرفا فيها. وفي حزيران/يونيه 2021، قُدِّم مشروع قانون بشأن حماية الطفل في العراق يُجرِّم مشاركة الأطفال في النزاعات المسلحة إلى مجلس النواب العراقي لقراءة أولى له، بعد موافقة مجلس الوزراء العراقي عليه. وبالمثل، وضعت خلال الفترة نفسها الصيغة النهائية لمشروع قانون حقوق الطفل في إقليم كردستان العراق، الذي يُجرِّم التجنيد الطوعي أو التجنيد القسري للأطفال دون سن 18 عاما في القوات العسكرية أو شبه العسكرية أو الجماعات المسلحة في كل من أدوار القتال والدعم، وجرى إقراره لتقديمه إلى مجلس وزراء حكومة إقليم كردستان لكي يوافق عليه وتقديمه لاحقا إلى برلمان إقليم كردستان. وتنتظر سياسة حماية الطفل

في إقليم كردستان العراق التي تنص على توفير خدمات وقدرات لحماية الأطفال من العنف وسوء المعاملة والاستغلال والإهمال موافقة مجلس الوزراء.

46 - وفي 1 آذار/مارس 2021، أقرَّ مجلس النواب العراقي قانون الناجيات الأيزيديات الذي أنشئ بموجبه إطارٌ للتعويض وإعادة التأهيل للنساء والفتيات الناجيات من جرائم تنظيم داعش من جماعات الأقليات الأيزيدية والتركمانية والشبك والمسيحية. واعترف، بموجب هذا القانون، بالجرائم التي ارتكبها تنظيم داعش بحق هؤلاء النساء والفتيات باعتبارها جرائم ضد الإنسانية وجرائم إبادة جماعية، واستبعد حصول عفو في المستقبل. غير أنه لا تزال هناك بعض الثغرات، بما في ذلك الحاجة إلى توسيع تعريف الناجين ليشمل الرجال والفتيان، وكذلك مجتمعات الأقليات الأخرى. وبالإضافة إلى ذلك، لا يتناول القانون مسألة وضع الأطفال المولودين نتيجة للاغتصاب على يد الأفراد المنتسبين إلى تنظيم داعش.

47 - وأيَّدت فرقة العمل القطرية توفير خدمات قضاء الأحداث للأطفال المخالفين للقانون، بمن فيهم الأطفال المحتجزون بزعم ارتباطهم بأطراف النزاع، بما يشمل تنظيم داعش. وشملت الخدمات المقدمة تقديم المساعدة القانونية المتخصصة للأطفال، والدعوة إلى إيجاد بدائل للاحتجاز، والحصول على الدعم النفسي والاجتماعي، وإعادة الإدماج في إطار الرعاية اللاحقة.

48 - ودعمت فرقة العمل القطرية الحكومة ومجلس القضاء الأعلى وبلدان المنشأ لتيسير العودة الطوعية للأطفال الأجانب المحتجزين في العراق بسبب ارتباطهم المزعوم بتنظيم داعش. وقُدِّم الدعم إلى حكومة العراق وإلى بلدان المنشأ لضمان أن تلتزم أنشطة الإعادة إلى الوطن بمبدأ المصالح الفضلى للطفل، وبوضع برامج متخصصة لحماية الطفل بهدف تيسير إعادة إدماج الأطفال بالكامل. وفي الفترة بين آب/أغسطس 2019 وحزيران/يونيه 2021، أعيد 625 طفلا (312 صبيا و 313 فتاة) إلى ثمانية بلدان. وتسببت جائحة كوفيد-19 بوقف أنشطة الإعادة إلى الوطن بين آذار/مارس 2020 وشباط/فبراير 2021 نظرا إلى إغلاق المجال الجوي العراقي وفرض قيود على السفر والحركة. وكان لهذا أثرٌ ملحوظ على الأطفال الذين اضطروا إلى قضاء سنة أخرى رهن الاحتجاز في العراق. وفي آذار/مارس 2021، استؤنفت إعادة الأطفال إلى بلدانهم الأصلية مع عودة 156 طفلا (83 صبيا و 73 فتاة) إلى بلدين.

49 - وعقب تفشي جائحة كوفيد-19، دعت فرقة العمل القطرية إلى إطلاق سراح الأطفال من الاحتجاز، بما في ذلك الاحتجاز السابق للمحاكمة، والحد من الاكتظاظ في مرافق الاحتجاز وتقليل خطر انتقال عدوى فيروس كوفيد-19. ومنذ آذار/مارس 2020، أفرجت الحكومة عن 767 طفلا عراقيا (701 صبي و 66 فتاة) من الاحتجاز، من بينهم 48 صبيا أدينوا بتهم تتعلق بالأمن، بما في ذلك الارتباط المزعوم بتنظيم داعش.

50 - ووفرت فرقة العمل القطرية التدريب على حماية الطفل لفائدة المنظمات غير الحكومية الدولية والوطنية من أجل تعزيز رصد الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال والإبلاغ عنها. ونظمت فرقة العمل القطرية خمس دورات تدريبية لفائدة 144 مشاركا (80 رجلا و 64 امرأة) من الشبكة الوطنية العراقية لحماية الطفل، شملت ممثلي وممثلات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية. وبالإضافة إلى ذلك، تعاونت فرقة العمل القطرية مع مبادرة الاستجابة السريعة في مجال العدالة، وهي منظمة غير حكومية دولية، التي قدمت برنامجا تدريبيا مدته أربعة أشهر استفاد منه 24 عضوا من أعضاء فرقة العمل (بمن فيهم 11 امرأة)، وقد وطَّد ذلك شبكة الأقران التابعة لها بشأن تعزيز إطار حماية الطفل في العراق.

51 - وواصلت فرقة العمل القطرية الشراكة مع المنظمات المحلية لدعم إعادة إدماج الأطفال المرتبطين سابقا بأطراف النزاع والأطفال المعرضين للخطر من خلال برنامج مجتمعي لإعادة الإدماج والأمن. وشمل البرنامج 658 طفلا ومراهقا (630 صبيا و 28 فتاة) في محافظات النجف وكربلاء ونينوى وكركوك. وتضمنت أنشطة إعادة الإدماج والتماسك الاجتماعي توفير خدمات الصحة العقلية والنفسية، وإسداء المشورة القانونية والتشاور، وتيسير الحصول على التعليم والتدريب المهني والمهارات الحياتية ودعم إدارة القضايا.

52 - وتلقى أكثر من 390 711 شخصا، بمن فيهم 068 504 طفلا (095 264 صبيا و 973 239 فتاة) توعية بمخاطر الذخائر المتفجرة من خلال جلسات إعلامية حضورية وعن بعد.

سادسا - ملاحظات وتوصيات

53 - يثلج صدري الانخفاض عموما في الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال في العراق منذ تقريري السابق، ولا سيما التراجع الكبير في تجنيد والأطفال واستخدامهم فضلا عن اختطافهم، وفي شنِّ الهجمات على المدارس والمستشفيات.

54 - ورغم ذلك، ما زال يساورني القلق لاستمرار ارتكاب انتهاكات جسيمة ضد الأطفال. وإنني أهيب بجميع الأطراف إلى أن تمتثل لالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي للاجئين، وإلى أن تنهي الانتهاكات الجسيمة وتمنعها فورا.

55 - ويساورني القلق بوجه خاص إزاء استمرار حوادث قتل وتشويه الأطفال، على الرغم من تراجع عددها، وإزاء تأثير تلوث الأراضي العراقية بالمتفجرات من مخلفات الحرب والأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع على الأطفال، وهي السبب الرئيسي لوقوع إصابات في صفوف الأطفال. وأحثُّ جميع الأطراف على أن تتخذ فورا جميع الإجراءات الوقائية والتخفيفية اللازمة لتجنب الأذى وتقليله إلى أدنى حد ممكن وتحسين حماية الأطفال، بما في ذلك أثناء تنفيذ العمليات العسكرية، وكذلك من مخاطر وآثار المتفجرات من مخلفات الحرب واستخدام الأسلحة المتفجرة، بما يشمل المناطق المأهولة بالسكان. وأدعو حكومة العراق إلى التنفيذ الكامل للصكوك القانونية الدولية المتعلقة بالألغام المضادة للأفراد والمتفجرات من مخلفات الحرب، ولا سيما اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد، وتدمير تلك الألغام والبروتوكول بشأن المتفجرات من مخلفات الحرب الملحق باتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر (البروتوكول الخامس). وأدعو الحكومة كذلك إلى مواصلة تعزيز إزالة الألغام والتثقيف بمخاطر الألغام ومساعدة الضحايا وتدمير المخزونات، بما في ذلك قبل أي تحرك من جانب النازحين للعودة إلى المناطق الملوثة. وستواصل الأمم المتحدة تقديم الدعم للسلطات العراقية في هذا الصدد.

56 - وتقضُّ مضجعي الزيادة الكبيرة في عدد الأطفال الذين تحتجزهم قوات الأمن العراقية بتهم تتعلق بالأمن القومي، بما في ذلك ارتباطهم المزعوم بجماعات مسلحة، وفي مقدمتها تنظيم داعش. وأدعو حكومة العراق إلى الإفراج عن الأطفال المحتجزين على هذا الأساس. وأكرر التأكيد أن الأطفال الذين كانوا مرتبطين سابقا بالقوات والجماعات المسلحة ينبغي معاملتهم بصفة رئيسية باعتبارهم ضحايا وأنه ينبغي التماس بدائل للاحتجاز بموجب القانون الدولي ووفقا للمعايير الدولية المتعلقة بقضاء الأحداث. وأدعو الحكومة إلى مواصلة العمل مع الأمم المتحدة في هذا الصدد، وتوفير إمكانية وصول الجهات الفاعلة في مجال حماية الطفل إلى الأطفال المعنيين.

57 - وعندما يشتبه في أن الأطفال ارتكبوا أفعالا إجرامية، أكرر التأكيد على وجوب التقيد بالأصول القانونية الواجبة ومعايير المحاكمة العادلة، مع إيلاء الاعتبار المناسب للسن ونوع الجنس. وينبغي التقيد في أي محاكمة للأطفال بمعايير قضاء الأحداث المعترف بها دوليا. وأدعو حكومة العراق كذلك إلى تحديد الحد الأدنى لسن المسؤولية الجنائية بما يتماشى مع مبادئ اتفاقية حقوق الطفل.

58 - وأرحب بتعاون حكومة العراق مع الأمم المتحدة لتعزيز حماية الأطفال والحوار الجاري بشأن خطة عمل لإنهاء ومنع تجنيد الأطفال واستخدامهم من جانب قوات الحشد الشعبي. وأشجع حكومة العراق على التعجيل باعتماد خطة العمل.

59 - وأثني على الجهود التي تبذلها الحكومة لتلبية احتياجات الناجين من الفظائع التي ارتكبها تنظيم داعش وأرحب بإصدار قانون الناجيات الأيزيديات. وأشجع الحكومة على مواصلة العمل مع الأمم المتحدة بشأن تنفيذ القانون، بما في ذلك عن طريق ضمان اتباع نهج يركز على الناجين، ومن خلال إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات الأطفال. وأشجع الحكومة كذلك على النظر في أحكام مماثلة لتلبية احتياجات الأقليات الأخرى واحتياجات الفتيان والرجال الناجين من فظائع تنظيم داعش.

60 - وأرحب بالخطوات التي اتخذتها الحكومة والتقدم المحرز بشأن مشروع القانون المتعلق بحماية الأطفال في العراق، الذي سيُجرَّم بموجبه تجنيد الأطفال واستخدامهم في النزاعات المسلحة تمشيا مع البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن إشراك الأطفال في المنازعات المسلحة الذي صدَّق عليه العراق، وأدعو إلى التعجيل بإقرار مشروع القانون. كما ألاحظ أنه تجري حاليا صياغة قانون حقوق الطفل لإقليم كردستان العراق الذي سيُجرَّم عملا به التجنيد الطوعي أو التجنيد القسري للأطفال دون سن 18 عاما، وأشجع سنَّه على وجه السرعة.

61 - وأثني على حكومة العراق لإعادتها الأولية للأسر العراقية، بما يشمل 245 طفلا، من مخيم الهول في الجمهورية العربية السورية، ويثلج صدري العدد المتزايد من الأطفال الذين أعيدوا من العراق إلى بلدانهم الأصلية، وكذلك التقدم المحرز في إعداد برامج متخصصة لحماية الطفل لضمان تلبية الاحتياجات الخاصة للأطفال وإعادة إدماجهم بالكامل. وأكرر دعوتي جميع البلدان الأصلية المعنية التي لم تقم بذلك إلى تيسير العودة الطوعية لأطفالها بما يتفق مع مبدأ عدم الإعادة القسرية من منطلق احترام وحدة الأسرة والمصالح الفضلى للطفل. وأحث الدول الأعضاء على مواصلة البحث عن حلول لإعادة هؤلاء الأطفال إلى أوطانهم وإعادة إدماجهم طوعا، بمن فيهم أولئك الذين يزعم أن لهم صلات بتنظيم داعش وجماعات أخرى صنفتها الأمم المتحدة على أنها جماعات إرهابية، المجمَّعين في مخيمات أو المحتجزين في العراق، بموجب الإطار العالمي لدعم الأمم المتحدة لمواطني البلدان الثالثة العائدين من الجمهورية العربية السورية والعراق، الذي اعتمد في عام 2020.

62 - وأدعو جميع الأطراف إلى إتاحة وتيسير السبل لوصول المساعدات الإنسانية بأمان وفي الوقت المناسب ودون عوائق، من أجل تقديم المساعدة إلى الأطفال، وكفالة سلامة وأمن العاملين في المجال الإنساني والأصول المستخدمة للأغراض الإنسانية.

63 - وأدعو الحكومة إلى إعداد وتنفيذ برنامج وطني لإعادة إدماج الأطفال المتضرِّرين من النزاع المسلح بدعم من الأمم المتحدة والجهات الفاعلة الأخرى.

64 - وأرحب بمساهمات الجهات المانحة دعما للأمم المتحدة والحكومة في تنفيذ برامج وطنية لتعزيز حماية الأطفال في العراق. وأدعو الجهات المانحة إلى مضاعفة جهودها لتقديم دعم مالي إضافي، وبخاصة لأجل برامج توعية الأطفال بمخاطر الذخائر المتفجرة وإعادة إدماجهم، وإلى مواصلة دعم إمكانية وصول الأمم المتحدة إلى سبل إزالة التلوث بالذخيرة والجهود لإدارتها.